

# أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية

شريط عابد

أستاذ محاضر في جامعة ابن خلدون (تيارت) – الجزائر.

## مقدمة

فكرة إنشاء وحدة نقدية أوروبية ليست وليدة «اتفاقية ماستريخت»، وإنما هي قديمة قدم المشاريع والخطط التي قدمت بشأن الوحدة النقدية الأوروبية. ومن هذه المشاريع نذكر «خطة بار» عام ١٩٦٩ و«خطة ارانر» عام ١٩٧٠ و«مشروع ديستان - سميث» عام ١٩٧٨. وتم إنشاء وحدة النقد الحسابية الإيكو التي بدأ العمل بها عام ١٩٧٩، وهي تمثل وحدة الموازنة العامة للاتحاد الأوروبي، ومكونة من سلة عملات دوله.

لقد حلّ اليورو بوصفه وحدة نقدية فعلية محل الإيكو بوصفها وحدة نقد حسابية ابتداءً من تاريخ الفاتح من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ ليكون أشهر حدث اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع القرن الواحد والعشرين.

اليورو ليس مجرد عملة تداول فقط، بل سيترتب على استخدامه جملة من التحولات الاقتصادية والسياسية على المستويين الأوروبي والعالمي، ولن يقتصر تأثيره على الفضاء الأوروبي فقط، بل يتأثر العالم بآثره، وسوف ينعكس التعامل باليورو على الأسواق العالمية كافة نظراً إلى الثقل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي.

لقد وقرّ اليورو أمام الدول العربية على غرار دول العالم خياراً نقدياً عالمياً جديداً، سيساهم في الحد من هيمنة الدولار الأمريكي، وتنبع أهمية اليورو بالنسبة إلى الدول العربية من أهمية علاقاتها الاقتصادية والتجارية والمالية مع الاتحاد الأوروبي. وكلما كان الارتباط الاقتصادي قوياً زاد تأثير اقتصاد البلدان العربية بالتطورات والتغيرات في قيمة اليورو، سواء آنياً أو مستقبلاً وفي عدة مجالات: تجارية، مصرفية، حركة رأس المال، حركة العمالة، وفي تجارة النفط.

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للدول العربية نظراً إلى ترابط العلاقات الاقتصادية بينهما في مجالي التجارة والاستثمارات، وهو يستوعب حالياً ما يقارب ٣٥ في المئة من إجمالي صادرات الدول العربية إلى العالم، في حين يستحوذ على ما يقارب ٤٥ في المئة من إجمالي وارداتها. وهذه نسب مؤهلة للزيادة في ظلّ توجه العديد من الدول العربية إلى إبرام اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي سواء تعلق الأمر بالدول العربية من الضفة الجنوبية للمتوسط في إطار الشراكة الأورو - المتوسطية، أو بالنسبة إلى دول الخليج في إطار المناطق التجارية.

إن المقولة الرئيسية التي تسعى الدراسة إلى اختبارها تنطلق من فكرة وجود متغيرات دولية وإقليمية بعد سلسلة التصدعات المتتالية في بنية وهيكل وتركيب العلاقات الاقتصادية الدولية، بخاصة على المستوى النقدي والمالي والتي تطرح مجموعة من الأسئلة البحثية التي يمكن بلورتها في إشكالية البحث من خلال السؤال الذي يطرح نفسه: ما هي المنعكسات التي يفرضها وجود اليورو على النظام النقدي الدولي؟ وهل يستطيع الاقتصاد العربي توظيف ارتفاع سعر صرفه لتحسين وضع الموازين التجارية لدوله؟

هناك معطيات يجب الأخذ بها واعتبارها فرضيات قد تمكننا من الإجابة عن التساؤلات المطروحة والاستعانة بها لحل إشكالية البحث، وتتلخص في الآتي:

- وجود قطبين تجاريين عملاقين متنافسين (أمريكا والاتحاد الأوروبي)، والرغبة في توسيع هيمتهما التجارية الشاملة، وبالأخص في المنطقة العربية.
- وجود علاقات تجارية عربية - أوروبية قوية تستأثر بالنصيب الأعظم من أنماط التفاعلات الاقتصادية القائمة بين هاتين المجموعتين.
- وجود هيكل للمصادرات العربية تهيمن عليه المحروقات.

إن تحديد منهج البحث يتوقف على الهدف الذي تسعى الدراسة الوصول إليه، وعلى طبيعة الموضوع في حد ذاته. لذا فقد جمعت هذه الدراسة بين المنهج التاريخي في استعراض تجسيد فكرة إنشاء وحدة أوروبية نقدية، والأسلوب الوصفي التحليلي في تبيان العلاقات التجارية والمالية بين المنطقة العربية والأمريكية والأوروبية، وكذا المنعكسات التي تواجه الاقتصاديات العربية، وذلك قصد تفسير الكثير من العلاقات والظواهر والمشكلات الاقتصادية المختلفة التي تواجه الاقتصاد العربي.

وقصد إعطاء حلّ لإشكالية البحث اعتمدنا خطة بسيطة من ثلاثة محاور وخاتمة كالتالي:

المحور الأول: اليورو من الفكرة إلى التجسيد.

المحور الثاني: منعكسات اليورو على النظام النقدي الدولي والاتحاد الأوروبي.

المحور الثالث: منعكسات اليورو على الاقتصاد العربي.

## أولاً: اليورو من الفكرة إلى التجسيد

اتسمت بداية القرن الواحد والعشرين بحدث تاريخي هام تمثل في بداية التعامل باليورو بوصفه عملة نقدية فعلية ابتداء من تاريخ الفاتح من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، مساهماً بذلك في تعويض مجموعة من العملات بعملة واحدة عليها تنافس الدولار أو تحل محله بوصفه عملة تقوم بوظائف النقود العالمية في التداول وفي الاحتياطي النقدي العالمي، والمساهمة في استقرار النظام النقدي الدولي.

لقد أخذ الدولار وزنه الدولي بعد «اتفاقية بريتون وودز»، حيث نصّ النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي بحسب الاتفاقية على أن معادل عملة كلّ بلد من البلدان الأعضاء سيعبر عنه بالذهب أو بالدولار، وبعد أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧١ وقف إبدال الذهب بالدولار تبين واضحاً عجز العملات الوطنية عن أداء دور النقود العالمية واتضح أن هناك ضرورة لإصلاح النظام النقدي الدولي.

بعد انهيار نظام «بريتون وودز»، أصبح الدولار العملة الأولى التي تقوم بوظائف النقود العالمية، وأصبحت أغلب الاحتياطات العالمية بالدولار، وأغلب السلع العالمية (النفط،

والقمح، والبن، والمعادن الثمينة، وغيرها) تسعر بالدولار، وأصبحت قيمة احتياطات معظم الدول مرتبطة تمام الارتباط بسعر صرف الدولار الذي يشكل حوالي ٦٠ في المئة من احتياطي المصارف المركزية من العملات الأجنبية في العالم<sup>(١)</sup>، كما إن أي انخفاض في سعر صرف الدولار يعني تراجعاً في قيمة الصادرات المسعرة بالدولار، وبخاصة النفط الذي يمثل نسبة كبيرة من صادرات الدول العربية، ويعود هذا التأثير إلى عدم وجود عملة عالمية بديلة يمكنها أن تحل محل الدولار أو توازنه.

انهيار نظام «بريتون وودز» وتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن قاعدة الذهب وما ترتب عن ذلك من مضاربات وعدم استقرار في أسعار الصرف وعدم استقرار اقتصادي ونقدي ومالي خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، كلها عوامل ساهمت في دفع أوروبا إلى التفكير في إنشاء عملة واحدة للمحافظة على الاستقرار النقدي والحد من المضاربات وضمن سياسة مالية ونقدية واقتصادية تتميز بالاستقرار سواء على مستوى الاتحاد الأوروبي أو على مستوى النظام النقدي الدولي ككل، مدعمة بذلك اندماجها الاقتصادي واستكمال جوانب الوحدة الاقتصادية ومواجهة الاضطرابات التي يمكن أن تتعرض لها الأسواق النقدية والمالية الأوروبية بسبب تغيرات أسعار الصرف.

لقد بدأت الدول الأوروبية التفكير في إنشاء النظام النقدي الأوروبي أواخر الستينيات، حيث تم تشكيل لجنة أوروبية عام ١٩٦٩ مكلفة بوضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية بينها بصورة تدريجية، وقد أودعت تقريرها إلى المجلس الأوروبي عام ١٩٧١ متضمنة ضرورة إنشاء الوحدة النقدية الأوروبية على عدة مراحل خلال فترة تتراوح من ٧ إلى ١٠ سنوات، مع تطبيق هامش أسعار الصرف بين العملات الأوروبية يتراوح بين  $\pm 6\%$  في المئة. ولكن قبل البدء في تنفيذ توصيات اللجنة وفي السنة (١٩٧١) نفسها أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية قرارها الخاص بوقف تحويل الدولار إلى ذهب، وقد أحدث هذا القرار أزمة في النظام النقدي العالمي، فسارعت عندئذ الدول الأوروبية من خلال الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ قرار الالتزام بتطبيق هامش  $\pm 2,25\%$  في المئة بالنسبة إلى أسعار صرف عملاتها مقابل الدولار، وبهامش  $\pm 1,25\%$  في المئة بالنسبة إلى أسعار صرف عملاتها مقابل بعضها البعض، وقد أطلق على هذا النظام اسم «نظام الثعبان داخل النفق».

خلال سنة ١٩٩٢ أعلنت بريطانيا تعويم عملتها (الجنيه الإسترليني) بسبب التدهور الشديد في قيمتها لعمليات المضاربة الواسعة على هذه العملة، أعقب ذلك انخفاض في أسعار صرف الليرة الإيطالية والكرون الدانماركي، وحدث اضطراب واسع في أسواق المال الأوروبية إيذاناً بانتهاء «نظام الثعبان داخل النفق» ابتداءً من سنة ١٩٧٣، الأمر الذي استدعى التفكير من جديد للاتفاق بين دول المجموعة الأوروبية على إنشاء نظام نقدي أوروبي جديد من خلال «اجتماع بروكسل» عام ١٩٧٩ يتلافى ويتحاشى عيوب «نظام الثعبان» الأوروبي. وقد تم الاتفاق على

(١) ماتيوخين، مشكلات النقود والأنظمة النقدية التسليفية في الرأسمالية، ترجمة عارف دليلا (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ١١٦.

السياسة المالية والنقدية المشتركة التي تهدف إلى إقامة منطقة نقدية في أوروبا، وتم كذلك إنشاء وحدة النقد الحسابية (الإيكو) التي بدأ العمل بها خلال سنة (١٩٧٩) نفسها بوصفها وحدة للموازنة العامة للاتحاد الأوروبي مكونة من سلة عملات دول الاتحاد، وضبطت قيمتها على أساس مساهمة كلّ عملة من عملات دول الاتحاد على أساس أوزان ترجيحية تتناسب مع حجم الناتج القومي لكلّ بلد وحصته في التجارة الخارجية لدول الاتحاد.

لقد جاءت «اتفاقية ماستريخت» عام ١٩٩١ ليتفق من خلالها الأوروبيون على وضع استراتيجية للوصول إلى عملة أوروبية واحدة وتحديد المعايير الكمية للتقارب والتجانس الاقتصادي والنقدي، وكذلك المراحل والخطوات التفصيلية للوصول إلى الاتحاد النقدي. وفي عام ١٩٩٨ تمّ تحديد الدول التي ستدخل اليورو وتعامل به وتحديد سعر الصرف ما بين اليورو والعملات الأوروبية الأخرى واستبدال مؤسسة النقد الأوروبية بالبنك المركزي الأوروبي، فكانت إحدى عشرة (١١) دولة أوروبية<sup>(٢)</sup> التي قررت العمل باليورو، وثلاث دول (بريطانيا، الدانمارك، السويد) قررت الدخول لاحقاً على الرغم من تحقيقها للشروط، ودولة واحدة (اليونان) لم تستوف الشروط الكمية آنذاك.

إن الخطط والسياسات التي سبقت «اتفاقية ماستريخت» لم تكن مستوفية للشروط اللازمة والكافية لإطلاق عملة أوروبية واحدة إلى أن اقتنع الأوروبيون بضرورة وضع معايير محددة للتقارب بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، ولذلك تمّ تحديد معايير للتجانس على شكل شروط كمية ملزمة<sup>(٣)</sup> تتعلق بمعدلات التضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف والعجز في الميزانية الحكومية والدين الحكومي. وقد أظهرت الدول الأعضاء درجة عالية من التقارب الاقتصادي في السياسة المالية والنقدية بعد تطبيق «اتفاقية ماستريخت» التي حددت مجموعة من المعايير الاقتصادية شروطاً للانضمام إلى النظام النقدي الأوروبي والعملة النقدية الموحدة<sup>(٤)</sup>، بحيث تقوم كلّ الدول بتحقيقها قبل الانخراط في هذا النظام، وتتلخص هذه المعايير في الآتي:

- عدم تجاوز معدل التضخم للدولة الراغبة في الانضمام حدود ١,٥ في المئة من متوسط معدل التضخم في أكثر ثلاث دول من الاتحاد تمتعاً بالاستقرار في الأسعار.

- ألا يتجاوز عجز الميزانية للدولة الراغبة في الانضمام حدود ٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لها.

- ألا يتجاوز معدل الفائدة طويل الأجل للدولة الراغبة في الانضمام حدود ٢ في المئة من متوسط هذا المعدل في أكثر ثلاث دول من الاتحاد تمتعاً بالاستقرار في الأسعار.

(٢) هانس مارتن وهاردل شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي؛ مراجعة وتقديم رمزي زكي، عالم المعرفة؛ ٢٣٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨)، ص ١٤٠.

(٣) محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠)، ص ٢٢٧.

(٤) مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد ١٠ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)، ص ٢٨.

- ألا تكون الدولة الراغبة في الانضمام قد قامت بتخفيض عملاتها خلال العامين السابقين بالنسبة إلى عملة أو عملات الدول الأعضاء في النظام النقدي الأوروبي.

وقد نجحت معظم الدول الأعضاء في تحقيق هذه المعايير ما عدا دولة اليونان<sup>(٥)</sup>، حيث بلغ معدل التضخم فيها ٥,٢ في المئة، وبلغ معدل عجز ميزانيتها إلى ناتجها المحلي حوالي ٤ في المئة، وبلغ معدل الفائدة ٩,٨ في المئة. أما بالنسبة إلى مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج القومي الإجمالي، فقد زادت في معظم الدول الأعضاء على النسبة المتفق عليها، وعلى الرغم من ذلك تمت الموافقة على دخول الاتحاد الأوروبي إلى النظام النقدي الأوروبي استناداً إلى النجاح الذي حققته هذه الدول على مستوى بقية المؤشرات والشروط التي حددتها «اتفاقية ماستريخت» مثلما يوضحه الجدول الآتي<sup>(٦)</sup>:

### الجدول رقم (١)

موقف دول الاتحاد الأوروبي من استيفاء شروط الانضمام إلى اليورو  
ومشاركتها في آلية سعر الصرف الأوروبي (١٩٩٨)

الدولة	معدل التضخم 1997	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1997	الديون كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1997	معدل الفائدة طويل الأجل 1997	مشاركة في آلية سعر الصرف بداية 1998
المعدل المتفق عليه	2.7	3.5-	60	7.8	
الدول المشاركة في الاتحاد النقدي					
ألمانيا	1.4	2.7-	61.3	5.6	نعم
فرنسا	1.2	3-	58	5.5	نعم
إيطاليا	1.8	2.7-	121.6	6.7	نعم
إسبانيا	1.8	2.6-	68.8	6.3	نعم
هولندا	1.8	1.4-	72.1	5.5	نعم
بلجيكا	1.4	2.1-	122.2	5.7	نعم
النمسا	1.1	2.5-	66.1	5.6	نعم
فنلندا	1.3	0.9-	55.8	5.9	نعم
البرتغال	1.8	2.5-	62	6.2	نعم
أيرلندا	1.2	0.9	66.3	6.2	نعم
لوكسمبورغ	1.4	1.7	6.7	5.6	نعم

يتبع

(٥) أحمد حسين الرفاعي، أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوروبي والمصارف العربية، دراسات استراتيجية؛ ٨ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ٦٢.

(٦) Deutch Bank Research, *New Currency European: Special Report* (Frankfurt am Main: The Author, (٦) 1998), p. 10.

## تابع

اليونان	5.2	0.4-	108.7	9.8	نعم
الدول التي بقيت خارج الاتحاد النقدي					
إنكلترا	1.8	1.9-	53.4	7	لا
السويد	1.9	0.8-	76.6	6.5	لا
الدانمارك	1.9	0.7	65.1	6.2	نعم

المصدر: Deutch Bank Research, *New Currency European: Special Report* (Frankfurt am Main: The Author, 1998), p. 10.

من الملاحظ أن «اتفاقية ماستريخت» ركزت في محورها الاقتصادي على قيام السوق الأوروبية المشتركة من خلال إحداث تقارب بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء والوصول إلى وحدة نقدية تسمح بالتعامل بعملة نقدية واحدة، مع تنسيق كامل للسياسات المالية والنقدية من خلال بنك مركزي أوروبي واعتباره بمثابة مؤسسة ذات سلطة فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء.

إن المرحلة الأخيرة لقيام الوحدة النقدية الأوروبية بدأت مع مطلع عام ١٩٩٩، حيث تم الإعلان عن ميلاد وحدة النقد الأوروبية «اليورو» في الأول من كانون الثاني/يناير، مع تثبيت أسعار صرف عملات الدول المشاركة في النظام النقدي بصورة نهائية غير قابلة للتعديل، وإنشاء البنك المركزي الأوروبي باعتباره السلطة النقدية فوق الوطنية.

لقد انتهى العمل باليوكو، وتم تحويل أرصده بمعدل ١:١ وبدأ التعامل باليورو من قبل الدول الأعضاء التي دخلت منطقة اليورو، وتم الاتفاق على مواصلة التعامل بالعملات الوطنية جنباً إلى جنب مع اليورو لغاية عام ٢٠٠٢، إذ انتهى العمل بها نهائياً وسحبت من التداول خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٢ ليكتمل تشكيل منطقة اليورو لوحدها بوصفها كتلة اقتصادية تعادل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يبلغ عدد سكانها ما يقارب ٢٩٠ مليون نسمة، وتبلغ حصتها من الناتج الإجمالي العالمي ١٨,٦ في المئة، وتهدف من خلال وحدتها النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يتمثل أهمها في خلق سوق مالية واسعة على أسس موحدة، وإيجاد دور فعال للعملة الأوروبية على المستوى الدولي، وتحقيق التجانس في السياسات التجارية والزراعية المشتركة، وزيادة المنافسة ورفع معدلات النمو.

لقد استطاع اليورو تعزيز قوته في أسواق الصرف، وحقق التكافؤ مع الدولار، ثم تجاوزه في الآونة الأخيرة ليصل إلى سعر صرف يعادل ١,٣ دولاراً لليورو الواحد مع بداية عام ٢٠٠٥، بعدما كان يعادل ٠,٩٣ دولاراً عشية انطلاقه عام ١٩٩٩، وهذا التحسن يرجع إلى عدة عوامل<sup>(٧)</sup> ساعدت في تعزيز قوة اليورو نذكر منها:

(٧) هنري توفيق عزام، «السوق الأوروبية الموحدة وآثارها المحتملة على النشاط المصرفي والمالي»، الأهمالي (الملف الاقتصادي)، السنة ٧، العدد ٦ (١٩٩٧)، ص ٢.

- انهيار أسواق الأوراق المالية في البورصات، بخاصة بورصة نيويورك، الأمر الذي دفع بالاستثمار إلى التوجه نحو منطقة اليورو بعدما كانت صناديق الاستثمارات الأوروبية تتجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية.

- زيادة الفرق في العائد على الودائع لصالح اليورو، بعد خفض الاحتياطي الفدرالي نسبة الفائدة على الدولار بنصف نقطة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ ما جعل العائد على الاستثمار أفضل في منطقة اليورو منه في الولايات المتحدة الأمريكية.

- الشكوك المتزايدة تجاه قوة الاقتصاد الأمريكي، وانعكاسات الوضع الدولي نتيجة التخوف من اندلاع حرب خليجية أخرى.

إن ما حققه اليورو من تقدّم وتحسن في وضعه خلال فترة زمنية وجيزة جداً بوصفه عملة دولية قوية وناجحة لم يكن نتيجة قرارات سياسية، وإنما على أساس قوى السوق العالمية، ولكي يتم استخدام عملة ما على نطاق عالمي تقوم بوظائف النقود العالمية، لا بدّ من توافر مجموعة من الشروط والعوامل في العملة نفسها وفي اقتصاد البلد المصدر لهذه العملة، مثلما هو الحال بالنسبة إلى اليورو والاتحاد الأوروبي.

وكلما كانت حصة البلد في التجارة الدولية أكبر، فسوف يكون الطلب على عملته أكثر، وتكون مألوفة أكثر في السوق الدولية، وقد فاقت حصة الاتحاد الأوروبي من التجارة العالمية ١٩ في المئة عام ١٩٩٨، في حين سجلت حصة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان على التوالي ١٧ في المئة و ٨ في المئة. ويجب كذلك توافر الثقة في قيمة العملة باستقرار قيمتها، فالتضخم المرتفع يسبب حلاً من عدم اليقين وعدم الثقة في الاقتصاد وفي قيمة العملة، ولم تتجاوز معدلات التضخم في الاتحاد الأوروبي نسبة ١,٣ في المئة عام ١٩٩٧ الأمر الذي له مدلول كبير بالنسبة إلى استقرار عملة اليورو. ويجب كذلك توافر أسواق مالية متحررة وواسعة وعميقة في البلد المصدر للعملة لأنها تساهم في زيادة الطلب الدولي على العملة من خلال الاستثمارات العالمية، وهذا ما حققه الاتحاد الأوروبي بعد إعادة هيكلة النظام المصرفي الأوروبي وخلق أسواق ومؤسسات وأدوات مالية جديدة منتشرة في دول القارة الأوروبية وخارجها، وكذلك يجب توافر ثقة الاستقرار السياسي في البلد المصدر للعملة، زيادة على المؤشرات الاقتصادية المحققة<sup>(٨)</sup>.

كلّ هذه العوامل توافرت بدرجة عالية لدى الاتحاد الأوروبي، ما ساعد على وجود عملة اليورو بوصفها عملة عالمية قادرة أن تكون عملة احتياطيات دولية تعتمد عليها المصارف المركزية للدول في تكوين احتياطياتها، وعملة ادخار ومبادلات وتدخل في أسعار الصرف، ووسيلة للتبادل وتسوية المبادلات التجارية الخارجية، ووحدة حسابية ومقياس للقيمة في الأسواق العالمية.

(٨) رابح شريط، «الاقتصاد الجزائري واليورو»، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة (جامعة الجزائر)، العدد ٨ (٢٠٠٣)، ص ٥٦.



الجدول رقم (٢)  
مقارنة بعض المؤشرات الاقتصادية لكل من الاتحاد الأوروبي  
والولايات المتحدة الأمريكية

المؤشر	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية
عدد السكان (١٩٩٨) (مليون نسمة)	290	267
الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٧) (تريليون دولار)	7046	6071
النسبة من الناتج العالمي (في المئة)	19	20
النسبة من التجارة العالمية (في المئة)	19	17
معدل التضخم (١٩٩٧) (في المئة)	1,3	1,5

المصدر: رابح شريط، «الاقتصاد الجزائري واليور»، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة (جامعة الجزائر)، العدد ٨ (٢٠٠٣)، ص ٥٦.

## كرونولوجيا أهم الأحداث الممهدة لظهور الاتحاد الأوروبي وعملة اليورو

التاريخ	الإجراءات (الأحداث)
١٩٥١/٤/١٨	فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ تؤسس مجموعة الفحم والصلب الأوروبية.
١٩٥٧/٣/٢٥	الدول الستة توقع معاهدة روما لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية.
عام ١٩٦٢	قيام دول المجموعة الأوروبية باعتماد سياسة فلاحية موحدة (PAC).
١٩٦٧/٧/١	اندماج مجموعة الفحم والصلب والمجموعة الاقتصادية معاً لتكوين المجموعة الأوروبية.
عام ١٩٧٠	رئيس وزراء لوكسمبورغ يضع خطته الطموحة لرسم تفاصيل استراتيجية الوحدة النقدية لعام ١٩٨٠.
عام ١٩٧٢	إنشاء نظام الثعبان النقدي.
١٩٧٣/١/١	انضمام الدانمارك، إيطاليا وإيرلندا للوحدة الاقتصادية الأوروبية.
آذار/ مارس ١٩٧٩	إطلاق النظام النقدي الأوروبي بقيادة فرنسا وألمانيا بأسعار صرف مبروطة بوحدة النقد الأوروبية.
١٩٨١/١/١	الدخول في الوحدة الاقتصادية الأوروبية (CEE).
كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥	الاتفاق على سن القانون الأوروبي الموحد لإنشاء سوق موحدة بحلول عام ١٩٩٢.
١٩٨٦/١/١	انضمام أسبانيا والبرتغال للوحدة الاقتصادية الأوروبية، ليصبح العدد ١٢ بلداً.
شباط/ فبراير ١٩٨٧	التوقيع الرسمي على القانون الأوروبي الموحد من طرف ٩ دول.
نيسان/ أبريل ١٩٨٩	تقرير دابلور رئيس اللجنة الأوروبية يحدد ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية.
١٩٩٠/٧/١	البدء في المرحلة الأولى للوحدة بإلغاء القيود على تدفق رؤوس الأموال عبر حدود الدول الأعضاء.

يتبع

تابع

توقيع اتفاقية الاتحاد الأوروبي في ماستريخت في هولندا لإنشاء الاتحاد النقدي الاقتصادي الأوروبي.	١٩٩٢ / ٢ / ٧
خروج الجنيه الإسترليني واللييرة الإيطالية عن آلية ضبط أسعار الصرف.	أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢
تبنى ألمانيا للاتفاقية.	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢
تنفيذ «اتفاقية ماستريخت».	تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣
إنشاء معهد النقد الأوروبي في فرانكفورت (ألمانيا).	١٩٩٤ / ١ / ١
إحلال معهد النقد الأوروبي محل البنوك المركزية الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.	
الإعداد لتأسيس البنك الأوروبي مع المنظومة الأوروبية للبنوك المركزية لدول الاتحاد.	
انضمام كل من النمسا، فنلندا والسويد ليصبح الاتحاد بـ ١٥ دولة أوروبية.	١٩٩٥ / ١ / ١
طباعة الكتاب الأخضر عن طريق الوكالة الأوروبية يقترح الخطوات لتقديم العملة الأوروبية الموحدة.	شباط/ فبراير ١٩٩٥
اجتماع مدير و اقتراح اسم اليورو للعملة الجديدة، وتحديد ١/١/١٩٩٩ موعد التعامل به.	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥
اجتماع دبلن والاتفاق على الإطار القانوني اللازم لتحويل العملات النوعية إلى اليورو.	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦
البدء في تقييم الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء لإقرار العضوية في الاتحاد.	عام ١٩٩٧
اللجنة الأوروبية توصي بانضمام ١١ بلداً إلى الاتحاد النقدي، وتأسيس البنك المركزي الأوروبي.	١٩٩٨ / ٣ / ٢
طرح اليورو رسمياً كعملة حسابية لتحل محل سلة العملات الوطنية مع تثبيت أسعار الصرف.	١٩٩٩ / ١ / ١
انضمام اليونان إلى العملة الموحدة لتصبح العضو الثاني عشر.	٢٠٠١ / ١ / ١
البدء في استخدام اليورو رسمياً في النشاطات اليومية من طرف ١٢ دولة عضو.	٢٠٠٢ / ١ / ١
آخر موعد لقبول العملات الورقية والمعدنية لكل دولة وإجبارية تحويلها إلى اليورو.	٢٠٠٢ / ٧ / ١

ملاحظة: هذا الجدول من إعداد الباحث.

## ثانياً: منعكسات اليورو على النظام النقدي الدولي والاتحاد الأوروبي

لقد عاشت دول الاتحاد الأوروبي حال استنفار قصوى طيلة السنوات الخمس التي سبقت عملية إطلاق العملة الجديدة (اليورو) نتيجة شعورها بالخوف من عدم تمكن هذه العملة تبوأ مكانتها الدولية، لكن سرعان ما انتقل هذا الاستنفار والخوف إلى بقية دول العالم، وبخاصة أمريكا بعد إطلاق اليورو عام ١٩٩٩، لأنها شعرت وأدركت ما يعانیه الدولار من فقدان سلطته

في أسواق المال العالمية، فعلاقات المال والتجارة لدول الاتحاد الأوروبي الداخلية والخارجية سوف تتحدد باليورو الذي يشكل تهديداً حقيقياً للدولار، ويعني هذا تراجع سلطة الأمريكيين وحربتهم في أسواق المال العالمية التي كان التعامل بها بالدولار الأمريكي والين الياباني لينشأ نظام نقدي دولي ثلاثي الأقطاب: قطب اليورو وقطب الدولار وقطب الين وهذا مباشرة بعد إطلاق العملة الأوروبية الجديدة «اليورو».

انطلاقاً من سنة ١٩٩٩ (سنة إطلاق اليورو) شهد العالم تحولات عميقة ليس فقط على المستوى النقدي والمالي، بل كذلك على المستويين الاقتصادي والسياسي، ولم يقتصر تأثير العملة الجديدة «اليورو» على الفضاء الأوروبي فقط بل تأثر العالم بآثره، وانعكس التعامل باليورو على كافة الأسواق العالمية نظراً إلى الثقل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي ضمن الاقتصاد الدولي. إن الدول الأوروبية الإحدى عشر التي دخلت الدفعة الأولى في نظام اليورو تملك لوحدها اقتصاداً يماثل مكانة الاقتصاد الأمريكي إن لم نقل يفوقه في أغلب المؤشرات، ويكفي أن نشير إلى ثقل معاملات الاتحاد الأوروبي مع البلدان النامية فقط، إذ نسجل ما يفوق نسبة ٢٢ في المئة من صادرات الاتحاد تذهب إلى أسواق البلدان النامية<sup>(٩)</sup>، وبالتالي سيكون التعامل مع هذه البلدان باليورو ما يؤدي إلى زيادة الطلب عليه في سوق الصرف الدولية.

مما لا شك فيه، أن منعكسات اليورو قد مست جوانب عديدة: اقتصادية، سياسية، مالية، ونقدية، أثرت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في العلاقات الدولية، وأحدثت تحولات عميقة فيها، وبخاصة على المستويين الاقتصادي والنقدي الدولي والأوروبي.

## ١ - على المستوى الدولي

لقد ظهرت وتركزت منعكسات اليورو في النظام الاقتصادي والنقدي الدولي في المجالات الآتية:

١ - قام الدولار قبيل ظهور اليورو بالدور الرئيسي في تسعير التبادل التجاري العالمي، حيث سجل سنة ١٩٩٥ نسبة ٤٧,٦ في المئة من التجارة العالمية مسعرة بالدولار مقابل ١٥,٣ في المئة بالمارك و٤,٨ في المئة بالين و٦,٣ في المئة بالفرنك الفرنسي و٥,٧ في المئة بالجنيه الإسترليني، وكان ما يقارب ٧٢ في المئة من إجمالي التداول الفوري يتم بالدولار والذي يبلغ حجمه اليومي حدود ١٢٠٠ مليار دولار<sup>(١٠)</sup>، وباعتبار أن اليورو هو البديل لعملات دول الاتحاد، فهذا يعني أن ٣٠ في المئة من صادرات العالم تقوم الآن باليورو، وأن كل التجارة

(٩) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٢ (أبو ظبي: الأمانة العامة، ٢٠٠٢).

(١٠) مغاوري شليبي علي، اليورو: الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم (القاهرة: زهراء الشرق، ٢٠٠٠).

البينية في دول الاتحاد هي الآن مسعرة باليورو أي ما يعادل ٦٠ في المئة من التجارة الخارجية لدول الاتحاد، وبخاصة أن حجم التجارة الخارجية (صادرات + واردات) لدول الاتحاد الأوروبي مع دول العالم الأخرى قد فاقت مثلتها للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني أن اليورو أحرز تقدماً خارج الاتحاد نظراً إلى الوزن الذي يملكه الاتحاد في الاقتصاد العالمي، زيادة على إحلاله محل الفرنك الفرنسي بوصفه عملة تسعير ودفن واحتياط في غرب وشمال ووسط أفريقيا، وحل محل المارك الألماني في دول أوروبا الشرقية والوسطى التي كانت تربط عملاتها بالمارك، وبخاصة أن عشر دول منها هي الآن ضمن دول الاتحاد.

كما إن دول حوض المتوسط التي ترتبط في أغلبها باتفاقات الشراكة الأوروبية المتوسطية تعتمد اليورو بنسب عالية عملة دفع وتسعير واحتياطي. وسيتم لاحقاً تفكيك العلاقة بين الدولار وتسعير النفط في السوق الأوروبية على الأقل. كما إن تراجع دور الدولار بوصفه عملة احتياط ووسيلة تبادل وتسعير في التجارة العالمية أدى إلى تقليل الطلب عليه، وبالتالي إلى انخفاض قيمته.

٢ - تحتفظ البنوك المركزية باحتياطي في العملات الأخرى القابلة للتحويل لتدخل في سوق الصرف، ويؤدي حجم الاستيراد دوراً مهماً في تحديد الحاجة إلى الاحتياطيات. لقد كان الدولار يشكل طيلة العقود السابقة أهم عملة احتياط في البنوك المركزية، فنحو ٦٠ في المئة من احتياطيات العالم كانت بالدولار مقابل ١٥,٣ في المئة بالمارك و٣,٦ في المئة بالجنيه الإسترليني و٦ في المئة بالين و١,٩ في المئة بالفرنك الفرنسي. ولكن بعد ظهور اليورو بوصفه عملة مستقرة أدى إلى اعتماده مستودعاً للقيمة، وأصبح عملة احتياط في المصارف المركزية لدول العالم، وبالتالي منافساً قوياً للدولار في الاحتياطيات العالمية، زيادة على كون اليورو أصبح وسيلة لعقد الصفقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول العالم ووسيلة لتقديم القروض والمنح ما زاد في وزنه بوصفه عملة احتياط على حساب الدولار والين، وأصبحت غالبية الدول تفكر في كفيات الزيادة في نسب الاحتياط في اليورو تجنباً لمتعكسات انخفاض سعر صرف الدولار. وقامت الدول الأوروبية ببيع جزء كبير من احتياطياتها بالدولار ما ساهم في انخفاض قيمته.

٣ - أصبح اليورو عملة المحافظ الاستثمارية وعملة التعامل الرئيسية في سوق المال الأوروبية بدلاً من العملات الأوروبية والدولار، وبالتالي أصبح عملة البورصات الأوروبية، وبخاصة أن اندماج الأسواق المالية الأوروبية ساعد على تخفيض تكاليف الصفقات المالية والحد من تعدد أسعار الفائدة وزيادة عرض الأصول المقومة باليورو.

لقد أصبح اليورو منافساً قوياً للدولار، وستزداد حدة المنافسة بعد تحول العديد من الدول المصدرة للنفط إلى التسعير باليورو والاعتماد عليه في احتياطياتها ما يؤدي إلى عدم

استطاعة الولايات المتحدة الأمريكية تسديد كل ديونها ومدفوعاتها الخارجية بعمليتها المحلية ويجعلها تواجه مشكلة تمويل كبيرة، الأمر الذي ترفضه الدوائر المالية والنقدية والسياسية الأمريكية.

## ٢ - على المستوى الأوروبي

يعتبر اليورو أداة لسياسة نقدية ومالية واقتصادية واحدة، تؤدي بالتالي إلى تقليص التفاوت في السياسات الأوروبية، ما يدفع أكثر فأكثر إلى تقوية وتمتين الروابط بين دول الاتحاد الأوروبي وتحقيق الاستقرار السياسي، فهو يشكل حافزاً للعمل بسياسة خارجية مشتركة لأنه يقوي المصالح المشتركة بين دول الاتحاد ما يجبرها على الدفاع المشترك عن مصالحها المشتركة. واليورو بالنسبة إلى أوروبا يعني الحرية ورفع كل الحواجز بين دولها لتصبح فضاء مفتوحاً لا تعترف بالحواجز، وسوف يمتد تأثير اليورو إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية داخل الاتحاد الأوروبي.

١ - أدى وسيؤدي التعامل باليورو إلى تسهيل التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي، فالمبادلات التجارية وعمليات التحويل أصبحت بسرعة أكبر وبثقة أكبر لعدم وجود تغيرات مفاجئة في معدلات سعر الصرف، وتقليص التباين في أسعار السلع والخدمات بين دول الاتحاد ما يزيد من حدة المنافسة وتخفيض التكاليف والأسعار وزيادة الكفاءة التنافسية للمنتجين على مستوى السوقين الأوروبية والعالمية، كذلك الزيادة في الاستثمارات طويلة الأجل نظراً إلى تقلص درجة مخاطر سعر الصرف.

٢ - قام وسيقوم اليورو بدمج أسواق المال الأوروبية في سوق واحدة للأسهم تتمتع بحجم أكبر وسيولة أكثر، وبالتالي تصبح هذه السوق قادرة على منافسة سوق الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة بعد إطلاق سندات اليورو، وتحويل السندات المقومة بالإيكو وبالعملات الوطنية لدول الاتحاد إلى سندات مقومة باليورو والتي تعادل ٧٠٠٠ مليار دولار<sup>(١١)</sup>. لقد أعطى اليورو المراكز المالية الأوروبية (باريس، فرانكفورت...) مزيداً من العمق والاتساع، وزيادة تكامل واندماج المؤسسات المصرفية الأوروبية لتكوين سوق مالية مصرفية موحدة مع زيادة الاندماج بين المؤسسات والشركات في دول الاتحاد وتمكين الصناعات الأوروبية من التوسع في السوق الأوروبية، كما يمكن التعامل باليورو من زيادة حركة رؤوس الأموال داخل الاتحاد ما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وزيادة التشغيل والنمو الاقتصادي داخل الاتحاد.

(١١) السندرو براتي وجارن شيناسي، «تأثير الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي على الأسواق المالية الأوروبية»، مجلة التمويل والتنمية، السنة ٣٤، العدد ٣ (١٩٩٧)، ص ٤٣.

٣ - أنهى التعامل باليورو مخاطر تقلبات أسعار الصرف، فالتعامل بعملة واحدة تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار هو الأكثر أماناً في التعامل بعملات كثيرة تتفاوت وتقلب أسعارها كل يوم، زيادة على زوال أثر المضاربين الذين يضاربون على تغيير أسعار العملات الوطنية لدول الاتحاد.

٤ - يفتح اليورو آفاقاً جديدة لرجال الأعمال والسياح القادمين إلى أوروبا، فهم ومن خلال تعاملهم باليورو سيتفادون خسارة عمولات التحويل وفروقات الأسعار بين العملات، ولن يعيقهم بعد الآن تبديل عملاتهم خلال تنقلهم من بلد إلى آخر داخل الاتحاد.

٥ - إن دخول معظم دول الاتحاد الأوروبي في عضوية اليورو سيؤدي إلى مزيد من الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة قصد خلق ظروف ملائمة لنمو العديد من القطاعات الاقتصادية وخلق جو من المنافسة الاقتصادية الإيجابية مع توقع انخفاض معدلات التضخم وتدني عجز الموازنات العامة لبلدان الاتحاد.

٦ - سيعمل الاتحاد النقدي الأوروبي على تذويب الفوارق بين الدول الأعضاء بالنسبة إلى المراكز المالية، وذلك عن طريق سياسة النقد الموحدة وأسلوب الحد الأدنى للاحتياطي النقدي الذي يحدده البنك المركزي الأوروبي لدول الاتحاد بغرض تكافؤ الفرص واتساع السوق.

إن وجود هذه المنعكسات الإيجابية المحتملة على الاقتصاد الأوروبي لا ينفي توقع حدوث منعكسات سلبية ظرفية على أداء الاقتصاد الأوروبي ستزول على المدى القصير، نذكر منها:

- توحيد سوق العمل لدول الاتحاد تتأثر بموجبه الدول ذات الأجور العالية مثل ألمانيا، وهجرة رؤوس الأموال والشركات من الدول الأعضاء عالية التكاليف (ضرائب عالية) إلى الدول الأخرى الأقل تكاليف، ما سيؤدي إلى خلل في الهياكل الاقتصادية لبعض الدول الأعضاء. لذا، إن استخدام اليورو سيولد فرص عمل في الدول الأقل تكلفة والأكثر جاذبية للاستثمار على حساب غيرها.

- في ظلّ استخدام اليورو سوف تتحمل بعض الدول الأعضاء دون غيرها أعباء مالية لدعم الدول الأخرى الأقل نمواً، وذلك لتحديث مرافقها العامة وزيادة التنمية فيها.

- سيؤثر اليورو في النظام المصرفي الأوروبي، حيث سيعمل على تقليص إيرادات البنوك الناتج من تراجع إيرادات العمل بالنقد الأجنبي لعدم توافر الحاجة إليه، وستتحمّل البنوك تكاليف التحول إلى اليورو من جراء تغيير الأنظمة الإلكترونية وتعديل الماكينات الآلية للصرف وتدريب الموظفين.

## ثالثاً: منعكسات اليورو على الاقتصاد العربي

لقد وفر اليورو أمام الدول العربية خياراً نقدياً عالمياً جديداً ساهم في الحد من هيمنة الدولار وربما من الهيمنة الأمريكية ذاتها<sup>(١٢)</sup>، هذا الخيار سيكتسب أهميته لدى الدول العربية من درجة عمق العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية مع الاتحاد الأوروبي، فالإقتصاد العربي يرتبط بقوة بإقتصاد الاتحاد من خلال المبادلات التجارية والاستثمارات والدعم المالي، وستزداد وتحسن هذه العلاقات الاقتصادية من خلال الاتفاقات الاقتصادية التي يعقدها الاتحاد مع دول الوطن العربي سواء تعلق الأمر باتفاق الشراكة الأورو - متوسطة مع دول حوض المتوسط الجنوبية «مؤتمر برشلونة ١٩٩٥»، أو اتفاق التعاون الأوروبي - الخليجي الموقع بتاريخ ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٨٨ والذي يكرس فكرة إنشاء منطقة تجارة حرة بين الجانبين، زيادة على ما يحدث من تكريس للعلاقات الاقتصادية ضمن مجموعة ٥+٥، وهذا كله يدخل في إطار إعادة تشكيل المنطقة العربية التي تتجاذبها رؤى أمريكية من خلال مشروع الشراكة الشرق - أوسطية ورؤى أوروبية من خلال المشروع الأورو - متوسطي.

وإذا كان من أبرز معالم العولمة الاقتصادية هو التحرير التجاري للسلع والخدمات من جهة، وتحرير انسياب رأس المال في شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة من جهة أخرى، فإنه يبدو جلياً استحالة مواجهة الأقطار العربية قوى احتكارية متوحشة تفرضها تحديات العولمة نظراً لما يميز اقتصادياتها من شبه تخلف إنتاجي ورأسمالي. لذا أصبح من واجب حكوماتها البحث عن كفاءات العمل الجماعي في شكل تكتلات إقليمية عربية، وكذلك البحث عن كفاءات مشاركة مع دول الجوار الإقليمي في الجنوب والشمال والشرق علماً بتستطيع الاندماج ضمن الإقتصاد العالمي بأقل التكاليف، وتضمن حماية لنفسها من همجية العولمة.

إن إعادة تشكيل المنطقة العربية بات أمراً ضرورياً تدعو إليه كافة الرؤى وإن اختلفت في توجهاتها، سواء تعلق الأمر بالرؤية العربية أو الرؤية الشرق - أوسطية، أو الرؤية المتوسطية، أو الرؤية الأمريكية الجديدة للشرق الأوسط الواسع.

وعلى الرغم من أن مشروع التعاون العربي (الرؤية العربية) هو الأقدم تاريخياً، إلا أنه تصادم مع معوقات وانتكاسات حالت دون تحقيق تكامل اقتصادي عربي، وارتبطت بضعف الروابط التجارية والصناعية، وضعف الدعم المالي، والمخاطر المصاحبة لأوضاع عدم الاستقرار السياسي، وغياب الثقة في قطاعات الأعمال، وغياب تام لتنسيق السياسات الخاصة

(١٢) رسلان خضور، «اليورو: موقعه في النظام النقدي الدولي ومنعكساته على الإقتصاد السوري»، بحوث اقتصادية عربية، السنة ٨، العدد ١٦ (صيف ١٩٩٩)، ص ٢٢.

بدعم التجارة والتنمية، وعدم إدراك خطورة التحديات المشتركة التي تواجهها البلدان العربية في عصر العولمة الأمريكية والأوروبية، زيادة على اختلاف المكونات السياسية (تعدد النظم السياسية)، ووجود أنظمة وقوانين اقتصادية محلية معيقة لتحرك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية، وتفاوت مستويات الحماية الجمركية، وتخلف البناء الهيكلي للعملية الإنتاجية، وانتشار الفساد المالي والإداري، وضعف البنية التحتية، وكثرة النزاعات المسلحة (السودان) والحروب الإقليمية (حرب العراق). وكانت النتيجة عدم تفعيل التعاون العربي سواء على المستوى التجاري بحيث لم تتجاوز حصة التجارة البينية العربية نسبة ٩ في المئة من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية عام ٢٠٠٢، وهي لا تزيد في أحسن حالاتها على ١٠ في المئة من مجموع التبادل العربي العالمي، أو على المستوى الرأسمالي بحيث لا تتجاوز الاستثمارات العربية البينية حدود خمسة مليارات دولار، وهو رقم يكاد أن يهمل لو عرفنا أن ما يقارب الألفي مليار دولار حجم الثروات المالية العربية في شكل استثمارات مباشرة وودائع في الخارج.

إن الدول العربية التي فشلت إلى حد كبير في تجسيد كيانات اقتصادية متكاملة في ما بينها عن طريق الاندماج والتكتل وتكوين أسواق مشتركة ومناطق حرة لا يمكنها أن تبقى بمعزل عن التطورات التي تفرضها البيئة الاقتصادية العالمية، بل وجدت نفسها مجبرة على الدخول في هذه الفضاءات الاقتصادية الجديدة التي فرضتها عولمة الاقتصاد وشموليتها، وأصبحت تبحث منفردة عن ترتيبات حماية لاقتصادياتها، وذلك عن طريق الدخول في شراكات اقتصادية إقليمية كبرى تحركها قوى التنافس الحاد بين أوروبا وأمريكا، فمنها من اعتنق الشرق - أوسطية، ومنها من اعتنق المتوسطية، ومنها ما زال يتأرجح قراره بين هذا وذاك.

إن تأثير اليورو على الاقتصاديات العربية سوف يتركز عبر قنوات التجارة الخارجية والاستثمارات وينعكس على الاحتياطيات من العملات الأجنبية وعلى عملة الربط للعملات الوطنية. وعلى مستوى التجارة الخارجية يشكل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول والأهم بالنسبة إلى الدول العربية، وبخاصة أن الجزء الأكبر من الصادرات العربية توجه إلى الاتحاد، وكذلك القسم الأعظم من الواردات العربية تأتي منه، ويكفي أن نشير إلى أن حجم التجارة العربية غير النفطية مع أوروبا يزيد على ١٠٠ مليار دولار، في حين لا يتعدى ٦٠ مليار دولار مع أمريكا، هذا الحجم مؤهل للزيادة نظراً إلى الاهتمام الكبير الذي يوليه الاتحاد الأوروبي للمنطقة العربية، نتيجة التنافس بينه وبين أمريكا للاستحواذ على أسواقها. إن دول الخليج تحظى بأهمية كبيرة لدى الاتحاد في ضوء ما تتمتع به من أهمية اقتصادية واستراتيجية، حيث تمثل منطقة الخليج مركز الثقل النفطي العالمي بإنتاجها ما يقارب ١٥ مليون برميل يومي من أصل ٧٠ مليون برميل على المستوى العالمي، زيادة على امتلاكها لأكبر احتياطي نفطي في العالم وصل إلى ٧٠٠ مليار برميل عام ٢٠٠٣، أي ما يعادل نسبة



٦٦ في المئة من إجمالي الاحتياطي العالمي، كما تحتل دول الخليج موقعاً جغرافياً استراتيجياً يوفر لها خاصية تجارية متميزة بسوقها الواسعة المستقبلية للمنتجات الأوروبية، حيث يعدّ الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لدول الخليج بقيمة مبادلات تجارية إجمالية وصلت إلى نحو ٥٠ مليار يورو عام ٢٠٠١، وهو ما يعادل ٥٠ في المئة من حجم تجارة الاتحاد مع الوطن العربي، كما يعد الاتحاد ثاني أكبر مستورد للمنتجات الخليجية بعد اليابان بقيمة ١٧ مليار دولار عام ٢٠٠١، أي ما يعادل ٩ في المئة من إجمالي الصادرات الخليجية، تمثل الصادرات النفطية منها حوالي ٦٥ في المئة وهو ما يعادل ٢٣ في المئة من إجمالي الواردات النفطية للاتحاد.

أما منطقة المغرب العربي، فهي أكثر تعاملاً مع الاتحاد الأوروبي تاريخياً، وقد تركزت أكثر فأكثر من خلال اتفاقات الشراكة الأورو-متوسطية التي وقعتها كل الدول المغربية ما عدا ليبيا التي تسعى إلى توقيعها، والتي ستترجم بإنشاء منطقة تجارة حرة في غضون عام ٢٠١٠، ويكفي أن نشير إلى حصة أوروبا من الصادرات المغربية خلال عقد التسعينيات التي تجاوزت ٧٠ في المئة، وبالمقابل سجلت حصة أوروبا من الواردات المغربية للفترة نفسها ٦٨ في المئة، وهو ما يؤكّد كثافة التعاملات التجارية لدول المغرب العربي مع الاتحاد مقارنة بتعاملها التجاري مع بلدان القارات الأخرى، مثلما يوضحه الجدول الآتي<sup>(١٣)</sup>:

### الجدول رقم (٣)

معدل المبادلات التجارية للدول المغربية مجتمعة بحسب القارات  
(من مجموع الصادرات والواردات عام ٢٠٠٢) (في المئة)

الواردات	الصادرات	القارات
٦٩,٨	٧٢,٣	الاتحاد الأوروبي
٣,١	٤,٦	أفريقيا
١٧	١٦	أمريكا
٨,٩	٦,٤	آسيا
١,٢	٠,٧	أستراليا

المصدر: M. Yañez Barnuevo, «Les Relations entre l'Europe et le sud de la Méditerranée-conclusions du séminaire de Lisbonne.» (4 décembre 2002).

أما دول الشرق الأوسط، فهي كذلك تميزها علاقات تجارية واسعة مع الاتحاد الأوروبي، وسوف يتحسن التبادل التجاري بينهما بسبب تحسن تجارة السلع والخدمات،

M. Yañez Barnuevo, «Les Relations entre l'Europe et le sud de la Méditerranée - conclusions du (١٣) séminaire de Lisbonne.» (4 décembre 2002).

فهناك الكثير من الاتفاقات بين دول الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى «اتفاقية الشراكة الأورو - متوسطة» التي وقعت كل من مصر والأردن ولبنان وسوريا والسلطة الفلسطينية. ويكفي أن نعطي مثلاً عن التجارة الخارجية لسوريا وتعاملها مع الاتحاد الأوروبي، حيث بلغت نسبة صادراتها إلى الاتحاد عام ٢٠٠٣ ما يفوق ٥٤ في المئة من مجموع الصادرات السورية، وبالمقابل بلغت نسبة وارداتها من الاتحاد في السنة نفسها أكثر من ٣٢ في المئة من مجموع الواردات السورية. وكذلك الحال بالنسبة إلى التجارة الخارجية الأردنية (صادرات+واردات) التي سجلت نسبة ٢٢ في المئة مع دول الاتحاد عام ٢٠٠٣ في حين لم تتعد ١٤ في المئة مع أمريكا، وهي نسب تقترب بكثير من النسب المسجلة على مستوى التجارة الخارجية لأغلبية بلدان الشرق الأوسط الأخرى مع الاتحاد الأوروبي<sup>(١٤)</sup>.

ومهما ثقل وزن المعاملات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية، فإن هيكل الصادرات العربية تهيمن عليه المحروقات التي تخضع أساساً لمنطق الأوبك في فوترتها (تسعيرتها) بالدولار الأمريكي، وهذا ما يطرح مشاكل بالنسبة إلى الاقتصاديات العربية، بخاصة عندما تراجع الدولار أمام اليورو ما يعرضها لخسائر كبيرة، فهي من جهة بحاجة إلى اليورو لتسديد تعاملاتها مع الاتحاد الأوروبي في حين تتلقى عوائدها من المحروقات بالدولار، وهذا ما يرجح مستقبلاً الاتجاه نحو تسعير النفط المصدر إلى الاتحاد باليورو، وستكون كل القروض والمساعدات وكل المعاملات معه باليورو الذي سيشكل عملة دفع مستحقات التجارة الخارجية، وأداة للتدخل في سوق الصرف وعملة احتياط رئيسية. أما الصادرات خارج المحروقات، فهي ضعيفة جداً وستلحق منافسة غير متوازنة داخل السوق الأوروبية بحكم انخفاض تكاليف تصنيعها وبحكم ازدياد تكامل اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي التي ساهم في زيادة تكاملها العملة الموحدة «اليورو».

تعتمد غالبية الدول العربية على الدولار بشكل أساسي في احتياطياتها من العملة الأجنبية، وكذلك في حساباتها ومعاملاتها الدولية ما يجعلها معرضة للهزات الاقتصادية، فكلما اهتز الاقتصاد الأمريكي واهتز الدولار مثلما يحدث الآن اهتزت وراء ذلك اقتصاديات البلدان العربية بشكل تبعي، فانخفاض قيمة الدولار تجاه قيمة اليورو والتي حددها سعر الصرف ١,٣٤ دولاراً لليورو الواحد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ سيؤثر سلباً في قيمة الاحتياطي العربي، ولكن عند اعتماد أكثر من عملة رئيسية احتياطياً فإن تأثير الانخفاض في سعر الصرف سيكون أقل حدة، لذا، فعلى الأقطار العربية بحكم علاقتها مع الاتحاد الأوروبي أن تعتمد اليورو عملة احتياط رئيسية جنباً إلى الدولار، وهذا يعني أنه يجب شراء اليورو لتنوع سلة احتياطيات المصارف المركزية العربية بمزيد من اليورو بدلاً من الاعتماد على الدولار فقط.

(١٤) انظر: الاستبيان الإحصائي في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣ ([أبوظبي: الأمانة العامة، ٢٠٠٣]).

لقد أتاح اليورو أمام الدول العربية فرصة كبيرة لربط عملاتها بسلة عملات الشركاء التجاريين، وبما أن الاتحاد الأوروبي هو من أهم الشركاء التجاريين يجب أن يحتل اليورو الحصة الأكبر في السلة زيادة على الدولار والين، لأن ربط العملات المحلية للأقطار العربية بالدولار فقط سيؤثر في الاحتياطي من العملات الأجنبية وفي التجارة الخارجية وفي الميزانية العامة والقروض الخارجية ويجعل العملة المحلية عرضة للتقلبات التي شهدها وسيشهداها الدولار. ولقد أثبتت التجربة الاقتصادية أن الدول التي ترتبط عملاتها المحلية بسلة عملات أجنبية حققت استقراراً أفضل في أسعار صرف عملاتها وتجارها الخارجية من تلك التي تعتمد الربط بعملة أجنبية واحدة<sup>(١٥)</sup>.

والأمر لم يعد اختيارياً في الوقت الذي بدأت دول الاتحاد الأوروبي تسعّر صادراتها باليورو بدلاً من العملات الأوروبية الوطنية، وهذا سيؤدي حتماً إلى زيادة طلب الدول العربية على اليورو لتسوية مستحقات وارداتها من دول الاتحاد، سواء ببيع جزء من احتياطيات الدولار وتحويله إلى يورو، وسينجر عن هذا الإجراء خسارة تتحملها البنوك المركزية العربية وفق تغير قيمة سعر الصرف بين الدولار واليورو، أو تسعير صادراتها تجاه دول الاتحاد باليورو بغرض زيادة شفافية الأسعار ومقابلة احتياجاتها من اليورو، وهو الحل الأمثل مثلما فعلت السعودية وليبيا والجزائر وشركات النسيج المصرية.

إن تأثير اليورو على الاقتصاديات العربية لا يقتصر على مجال التجارة الخارجية فقط، بل يتعداه إلى البنوك وحركة رؤوس الأموال والعمالة والاستثمار والنمو الاقتصادي.. وغيرها. إن القطاع المصرفي العربي أكثر عرضة للتأثر بأي تطور في عملة الاتحاد الأوروبي «اليورو»، نظراً إلى الوجود المصرفي العربي والذي وصل إلى ما يزيد على ١٢٥ مصرفاً عربياً منها ٨٠ مصرفاً في لندن وحدها. هذه المصارف ستتأثر باستخدام اليورو، ويتوقع تقليص شبكة البنوك المراسلة، وحدث انخفاض كبير في إيراداتها ومواجهة منافسة شديدة في مجال نشاطها، وعدم تحمل تكاليف التقانة اللازمة للتعامل مع المستجندات التي تنجم عن استخدام اليورو، وكذلك الحال بالنسبة إلى البنوك المركزية داخل البلاد العربية التي تتحمل تكاليف تسوية المعاملات البنينة للدول العربية، وبينها وبين مراسليها الأوروبيين، وهذا ما يستدعي زيادة طلبها على اليورو لتسوية المعاملات العربية الأوروبية من جهة، والتقليل من المخاطر المصاحبة لتغير أسعار الصرف بين العملات المختلفة والدولار باعتماده العملة المعتمدة لتسوية معظم المعاملات العربية.

كذلك ستشهد حركة رؤوس الأموال العربية تدفقاً هائلاً نحو بلدان الاتحاد الأوروبي في شكل استثمارات عربية للاستفادة من مزايا السوق الأوروبية الموحدة، وتجنب تكاليف التحويل بين العملات، وتحقيق الكفاءة الإنتاجية وعائد الاستثمار. هذه الأموال ستكون في

(١٥) رالف زبيرنك، أثر اليورو على تجارة وميزان مدفوعات الاقتصاديات العربية (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٠)، ص ٦٥.

غالبيتها من الأقطار العربية ذات الفوائض المالية مثل دول الخليج، ما يؤثر في نصيب الأقطار العربية الأخرى المستقبلية لرؤوس الأموال العربية مثل مصر والسودان وسوريا والأردن وتونس ولبنان، زيادة على التراجع المتوقع في حركة رؤوس الأموال الأوروبية باتجاه البلاد العربية، وذلك بسبب المزايا التي يحققها اليورو للاستثمارات الأوروبية داخل الاتحاد الأوروبي، وكذلك التراجع المتوقع في القروض والمنح والمساعدات التي تقدّم للأقطار العربية وتوجيهها إلى بلدان أوروبية أعضاء في الاتحاد إذا صادفتها مشاكل اقتصادية حتى لا تمتد آثارها إلى بقية الدول الأعضاء في الاتحاد، وبالتالي تؤثر في استقرار اليورو.

أما في ما يخص حركة العمالة، فإن وجود عملة أوروبية موحّدة سيشجع زيادة حركتها بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وذلك في ظلّ الشفافية في الأجور التي ستخلقها عملة اليورو، والمساواة في الأجور على مستوى كلّ دول الاتحاد، وهذا سيؤدي إلى إعادة هيكلية العمالة الأوروبية، وإعطاء الأولوية للعمالة الوطنية الأوروبية ومناهضة العمالة الأجنبية، وبخاصة تلك الوافدة من دول العالم الثالث، وتحديدًا من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الأمر الذي ينعكس بتقليص هذه الحركة، زيادة على وجود بعض الإجراءات التي تضيق الخناق على العمالة بشكل عام، وعلى العمالة غير القانونية بشكل خاص، وسوف تكون أكثر الدول العربية تضرراً من هذه الإجراءات دول المغرب العربي نظراً إلى الحجم الهائل من العمالة المغربية داخل دول الاتحاد. لذلك، يستوجب على الدول العربية وبخاصة المغربية إعادة طرح قضية حركة وحقوق العمالة العربية من خلال المفاوضات الثنائية لاتفاقيات الشراكة الأورو - متوسطة.

مما لا شكّ فيه أن توسع التعامل باليورو سيؤدي إلى مكاسب اقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي، نتيجة تحسن معدلات النمو والاستثمار والعمالة، وبالتالي توسع السوق الأوروبية في حجم نشاطها، الأمر الذي يستدعي زيادة الواردات من داخل وخارج الاتحاد، وارتفاع الطلب على السلع غير الأوروبية بما فيها العربية، وهذا يتوقف على درجة مرونة الأجهزة الإنتاجية العربية في تلبية ذلك الطلب وعلى مقدرتها التنافسية للسلع المماثلة الأوروبية والآسيوية والأمريكية. إن بلوغ هذه الدرجة والمقدرة ما زال ينتظره الكثير من الإصلاحات لاقتصادياتها، وبالتالي فاستفادة الدول العربية من توسيع حجم نشاط السوق الأوروبية لا يمكن توقعه على المدى القصير.

إن تأثير اليورو في الاقتصاديات العربية قد يتسرب من خلال أسعار الفائدة إلى رؤوس الأموال الأوروبية، فكلما هبطت هذه الأسعار انخفضت قيمة خدمة الديون الخارجية التي تثقل كاهل الدول العربية، ويتوقف هذا التأثير على حجم القروض الخارجية المقومة باليورو. وكلما كانت نسبة الديون باليورو أكثر، كلّما كان هناك انخفاض في قيمة خدمة هذه الديون في حال انخفاض أسعار الفائدة.

## خلاصة

إذا كان الدولار عملة وطنية تحولت إلى عملة تقوم بوظائف النقود العالمية في ظل ظروف عسكرية وسياسية واقتصادية، فإن اليورو نشأ ليكون عملة عالمية يتوقف مستقبله في النظام النقدي الدولي على استقراره وقوته ومدى نجاح السياسات النقدية والمالية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي، وهناك من العوامل ما يجعله يتبوأ فعلاً مكانة العملة العالمية القوية والأكثر استقراراً من العملات العالمية الأخرى (الدولار والين)، فهو يتكون من سلة من العملات الأوروبية القوية داخل مجموعة من البلدان المستقرة لها مصرف مركزي واحد قائم على أسس سياسية نقدية ومالية صارمة. هذا كله سيشجع البنوك المركزية لدول العالم على غرار الدول الأوروبية على اعتماد اليورو عملة احتياط وتخفيف الوزن النسبي للدولار في التعاملات الدولية والاحتياطيات، وبذلك سيشكل اليورو، وقد شكّل، تهديداً حقيقياً للدولار وللأقتصاد الأمريكي، ويساهم في إعادة تقاسم مناطق النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على حساب الدول الأخرى، بخاصة النامية والعربية منها، ويكون عاملاً مشجعاً وقوة تقتدي بها التكتلات الاقتصادية الأخرى للتفكير بإنشاء عملة موحدة، وهذا ما تسعى إليه دول مجلس التعاون الخليجي.

على الدول العربية الإدراك الواعي لما يجري اليوم من تنافس بين الدولار واليورو أقل ما يقال عنه إنه حرب صامتة بين أمريكا وأوروبا، تسعى من خلالها أمريكا إلى استرداد ما ضيعه الدولار أمام اليورو وذلك باللجوء إلى زيادة سعر الفائدة كي تستقطب رؤوس الأموال من الخارج، وهو الإجراء الذي يساهم في ارتفاع نسبة البطالة وانحصر الوظائف، وبالتالي ارتفاع الأسعار ما يؤدي إلى زيادة اليورو على الأقل في دول الاتحاد بمعدلات أكبر من معدلات نمو اقتصاده، وبالتالي عدم قدرة استيعاب اقتصاد الاتحاد لهذه الزيادة الحاصلة في اليورو ما سيحدث اختلالاً في السوق الأوروبية يجعل المصرف المركزي الأوروبي في حيرة نتيجة تنامي اليورو. ومهما يكن، إن الدول العربية عليها أن تعي جيداً هذه التقلبات في أسعار العملات العالمية، فهي مجبرة اليوم أكثر من أي وقت مضى على التعامل مع كلّ العملات وتنويع احتياطياتها منها حتى تخفف حدة الصدمة إذا انخفض سعر صرف عملة على حساب الأخرى.

## استنتاجات

- أصبح اليورو بديلاً رئيسياً للدولار في مجمل التعاملات الدولية، وسيزداد الطلب عليه نظراً إلى ارتفاع سعر صرفه.

- أحرز اليورو تقدماً مذهلاً أمام العملات العالمية الأخرى في تسعير التبادل التجاري العالمي، وبوصفه احتياطياً في البنوك المركزية، زيادة على كونه وسيلة لعقد الصفقات ومنح القروض والمنح.

- أصبح اليورو عملة المحافظ الاستثمارية وعملة التعامل الرئيسية في سوق المال الأوروبية.
- إمكان تحول العديد من الدول العربية المصدرة للنفط للتسعير باليورو بعدما سجلت خسائر من جراء ارتباطها بالدولار لتسعير صادراتها النفطية.
- إن تأثير اليورو على الاقتصاديات العربية يتركز عبر قنوات التجارة الخارجية والاستثمارات، وبخاصة أنها تعتمد على الدولار احتياطياً من العملة الأجنبية.

## توصيات

- على الدول العربية أن تعي كلّ التغيرات التي تحدث على الساحة الاقتصادية والمالية لمساريتها والتحكم فيها، والإدراك الواعي لما يجري من تنافس بين الدولار واليورو.
- على الدول العربية أن تجعل من نجاح العملة الأوروبية الموحدة عاملاً مشجعاً وقدوة تقتدي بها لتكوين سوق عربية مشتركة وعملة عربية موحدة.
- على الدول العربية التعامل مع كلّ العملات العالمية وتنويع احتياطياتها منها، بخاصة اليورو.
- على الدول العربية إدراك أن قوة العملة هي نتيجة قوة الاقتصاد.

وإذا كانت نتيجة التكامل الاقتصادي الأوروبي ظهور عملة موحدة «اليورو»، فالمطلوب من الأقطار العربية دعم الصلة بإنشاء سوق عربية تسعى إلى الاستقرار والتفتح على العالم وتذليل العقبات أمام استقرار العملات فيها، وإعادة تشكيل آليات العمل في أسواق الأوراق المالية العربية، وتشجيع المستثمر العربي في مجال الصناعة والزراعة للتقليل من حدة البطالة المتزايدة، وتطوير آليات العمل الاقتصادية وفق متطلبات المرحلة الراهنة، والاستفادة من المميزات المصاحبة للعولمة والتكامل مع الاقتصاد العالمي، مع ضرورة تغيير اللوائح والقوانين والتعايش مع الأوضاع السياسية لضمان نجاح التكامل الاقتصادي العربي للانتفاع بصورة أفضل من العولمة ■